تأكيدات بإمكانية مساهمته بأكثر من ٧٪ في الناتج المحلي الإجمالي

الدعوه لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة التركيز على القطاع الزراعي ووضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وتؤكد الدراسة أن هناك أهمية لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها، والتي تحد من الاستفادة المثلى من هذا القطاع الحيوي الذي يمتلك عوامل وفرصاً اقتصادية واستثمارية متعددة تجعله يساهم بأكثر من (٧٪) في الناتج المحلي الإجمالي.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق، فإن هناك إمكانية لتطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية وتنمية الثروة الحيوانية ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها وضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال إيجاد مشروعات تنموية متكاملة والسعي نحو تطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه بمختلف أنواعها، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية.

ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة أهمية تنفيذ العديد من الإجراءات، أهمها دمج الإصلاح الزراعي مع توجهات التنمية الاقتصادية الشاملة والاهتمام بإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة في الإنتاجية الزراعية وإيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

وتشير الدراسة إلى العمل على تحرير المزارعين البدائيين وتعريفهم وتأهيلهم وتدريبهم على الوسائل الحديثة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية وتأمين شبكات ري حديثة لزيادة الإنتاجية، كماً ونوعاً.

وتوصي الدراسة بأهمية معالجة مشاكل تفتيت الأراضي الزراعية والحفاظ على الموارد المائية ورفع كفاءة استخدام السدود وتطوير المناطق الريفية، وكذا ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري الزراعي

ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي ترى الدراسة ضرورة تحقيق العديد من الشروط ،أهمها إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى .

و لتحقيق الإصلاح الزراعي ينبغي دمج هذا الإصلاح مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة ، أي يتم تأهيل العمال ، وتأمين الخدمات العامة كلها والتي تتطلبها الحياة الاجتماعية .

كما تؤكد أهمية العمل على تحرير المزارعين البدائيين في التفكير ، وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي (أي بتوفير الأدوية ، والأسمدة ، علف الدواجن ، والحيوانات والبذور) ، وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة ، وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجئون إليها أثناء الفراغ ، وتأمين شبكات ري حديثة ، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية كماً ونوعاً .

و يلزم لعملية الإصلاح الزراعي تنظيم شئون المياه لأن لها في بعض المناطق أهمية كبيرة ، كأهمية الأرض وهذا يتطلب السيطرة على المياه منعا لاستغلالها من بعض المالكين ، وحرمان المالكين الصغار منها .

وفي هذا الخصوص لابد من الاستعانة بخبراء زراعيين من أجل وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حده لأن التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي إنماء كاملا ، أي انه يمكن رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات وعلى سبيل المثال كتوزيع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص (المزارعين) ، وهذا عليه العديد من الدول التي يمكن الأخذ بتجاربها لمساواة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع مساحات من الأراضي الزراعية التابعة للدولة وتقسيمها بحيث تتروواح ما بين (٢٥ ـ ٥٠) هكتاراً لعدد من الأشخاص وبالتالي اصبح استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، وتأمين القروض المالية بفوائد معتدلة لاستصلاح الأرض ، وتحسين المباني القائمة فيها ، وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية ، وقد عملت السويد أيضا على تأهيل العمالة الزراعية من خلال تعليم العمال لبعض الحرف الزراعية والتحاق البعض منهم في الصناعات الزراعية ، وذلك لتفادي البطالة الناجمة عن استخدام الميكنة الزراعية .

أسعار الملابس تسجل ارتفاعات قياسية

تنافس محموم بين المحلات والمراكز التجارية لاستقطاب المتسوقين

،، تشهد الأسواق المحلية خلال الأيام الحالية من الموسم التجاري الرمضاني تنافساً محموماً بين المراكز التجارية الكبيرة والضخمة المنتشرة في الأسواق الرئيسية وفي مختلف المدن والمناطق والشوارع.

وفرضت المراكز التجارية الضخمة والكبيرة وذات المساحات الواسعة نفسها بقوة في السوق المحلية خلال الفترة الماضية حيث يعتبرها الكثيرون من أهم الاستثمارات التجارية والاقتصادية التي انتشرت في بلادنا خلال الأعوام القليلة الماضية ومن أكثر الأعمال الاستثمارية جذباً لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى بلادنا.

وتكتظ هذه المراكز خلال الأيام الحالية بالمتسوقين الذين اختاروها وجهة رئيسية لهم للتبضع وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم الاستهلاكية الرمضانية وكذا احتياجاتهم العيدية في توفير كسوة العيد من مختلف أنواع وأصناف الملابس.

استطلاع/ محمد راجح

دخلت الأسواق خلال اليومين الماضيين بالموسم الرمضاني بشكل واضح بانتعاش كبير للحركة التجارية التي لم تكن بالمستوى المطلوب على غير العادة منذ حلول شهر رمضان المبارك.

وتشهد الأسواق ومختلف المحلات وبشكل خاص المراكز التجارية حركة واسعة وإقبالاً كبيراً للمواطنين الذين كما يبدو قرروا في اليومين الماضين بصورة مفاجئة التوجه للأسواق لتلبية احتياجاتهم وشراء ملابس العيد.

ويقول علي الحمادي أنه اختار التسوق في أحد المراكز التجارية لشراء احتياجات العيد وكسوة أبنائه لان هذه المراكز توفر أمام الزبون كافة الاحتياجات وتضع امامه العديد من الخيارات الاستهلاكية والسعرية.

ويشير إلى أن هناك مشكلة كبيرة تمثل معضلة في هذه المراكز وهي الأسعار والمبالغة في رفعها على الرغم من الخيارات العديدة المتوفرة في سعر كل صنف لكن الأشياء الجيدة والمرغوبة تجد أسعارها مرتفعه بشكل خيالي.

تنافس

يتركز تنافس المحلات والمراكز التجارية بشكل أكثر في سوق الملابس التي تحركت بقوة مع دخول العشر الأواخر من شهر رمضان وارتفعت أسعارها بشكل قياسي وهناك صراع كبير لاجتذاب أكبر قدر من المتسوقين

ويؤكد محمد ألعبادي وهو موظف في احد المراكز التجارية ان هناك جهداً كبيراً تبذله القطاعات التجارية العاملة في هذا المجال للاستفادة من الموسم الرمضاني وتسويق اكبر قدر ممكن من البضائع والملابس.

ويشير إلى أن المراكز التجارية تقدم بدائل عديدة للمواطنين وتوفر جميع احتياجاته من الملابس وخصوصاً الولادية والبناتية التي تحظى بطلب ورواج كبير خلال الايام الراهنة مع اقتراب عيد الفطر المبارك.

ويضيف أن الحركة التجارية في الموسم التجاري الرمضاني الحالي غير مستقرة وهناك تفاوت كبير من مركز لآخر على الرغم من الاستعدادات المبكرة للمراكز والمحلات في توفير كافة الاحتياجات من الملابس وغيرها.

ارتفاعات

ويشكوا المواطنون من ارتفاع أسعار الملابس هذا العام بشكل مبالغ فيه وهو ما أثر على توجهات الأسر في تلبية كسوة العيد لهذا العام الذي يعد استثنائياً بكل المقاييس للظروف المعيشية الصعبة للأسر اليمنية.

ويشير ألعبادي بخصوص قيام المراكز والمحلات بالاستغلال ورفع الأسعار بشكل مبالغ فيه ان هناك خيارات متعددة في الأسعار وعروضاً مناسبة لكافة الشرائح بحسب الدخل.

ويلفت إلى إن العرض الجماعي في المراكز يتيح للمواطنين فرصاً عديدة للاختيار وتحديد السلعة التي يريدها بالسعر المخصص لها.

ويقول أن هناك تشكيلات متعددة وأصنافاً متنوعة والأسعار تتوزع بحسب كل صنف حيث أن هناك بدلات ولادية يصل سعرها إلى خمسة آلاف ريال وسبعة آلاف ريال وهناك أنواع أخرى بحوالي ثلاثة آلاف ريال وألفين ريال وعلى المواطن والزبون اختيار الصنف الذي يناسبه بحسب دخلة.

ارتفاع العرض النقدي في يونيو بنسبة ١٪

■ ،،كتب /أحمد الطيار

قال البنك المركزي اليمني إن العرض النقدي في اليمن شهد ارتفاعا في نهاية شهر يونيو ٢٠١١م قدره ٣١,٩ مليار ريال وبنسبة ١٪ حيث ارتفع من ٢١٤٠,٤ مليار ريال في نهاية شهر مايو ٢٠١١ إلى ٢١٦٢,٣ مليار ريال مقارنة مع انخفاض مقداره ٤,٣ مليار ريال ونسبته ٠,٢ ٪ خلال شهرمايو٢٠١١م مفيدا في احدث بيانات التطورات المالية لشهر يونيو أن التغير يأتي في العرض النقدي نتيجة للتغير في العوامل المؤثرة عليه والتي من أهمها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي، وصافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي. حيث بلغ صافي الأصول الخارجية في نهاية يونيو ٢٠١١ مبلغ ١٤٢٠,٥ مليار ريال مقارنة ب ١٤٢٤,٥ مليار ريال في نهاية مايو ٢٠١١ بانخفاض ٪ قدره ٤,٠ مليار ريال ونسبته ٣٪.

وكانت هذه الأصول في نهاية يونيو ٢٠١٠م ١٧٠٧,٢ مليار ريال في حين بلغ صافي المطالبات على الحكومة في نهاية يونيو ٢٠١١ رصيدا مديناً بـ٩٦٤,٥ مليار ريال مقارنة مع صيد مدين بـ٩٤٣,٧ مليار ريال في نهاية الشهر السابق. وكان الموقف في يونيو ٢٠١٠م رصيداً مدينا بمبلغ ٦٥٣,٨ مليار ريال. كما انخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي من ٥٤٤,٦ مليار ريال في نهاية مايو ٢٠١١ إلى ٥٢٩,٩ مليار ريال في نهاية يونيو ٢٠١١ بانخفاض قدره ١٤,٧ مليار ريال وبنسبة ٢,٧٪ نتيجة انخفاض المطالبات على القطاع الخاص بنسبة ٢,٥ ٪.وكانت هذه المطالبات ٥٦٢,٨ مليار ريال في يونيو ٢٠١٠م.

تصدير أكثر من ألف طن من المنتجات اليمنية عبر ميناء عدن

■ ،،عدن/سبأ

صدرت اليمن عبر مطار عدن الدولي وميناء عدن خلال السبعة الأشهر الماضية من العام الجاري ٢٠١١م إلف طن و٧٧٩ كيلو جراماً من الأسماك المجمدة والطازجة إلى عدد من البلدان الشقيقة والصديقة.

وذكر مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن القبطان عبدالله هادي عمر، لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن القيمة الإجمالية للأسماك المصدرة بلغت ٩٥٨ مليوناً و٤١٦ ألف ريال.. موضحا أن عملية التصدير تمت عبر شركات أردنية ولبنانية وإيطالية وفرنسية وروسية ويابانية.

وأضاف: أن مكتب الوزارة يدرس حاليا طلبات تقدمت بها عدد من الشركات الأوروبية لاستيراد أسماك القد والباغة والكمل والخلخل والعيد وسمك القرش، التي تحتوي على قيمة غذائية وسعرات حرارية عالية خاصة وأن هذه الأسماك لديها طلب كبير في الأسواق الأوروبية.

دراسة: الحكومة اتخذت عدداً من السياسات والإجراءات العملية لخلق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص

■ ،،خاص / الثورة

أكدت دراسة علمية أن السنوات القليلة الماضية شهدت قيام الحكومة باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات العملية اللازمة لخلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تم إنشاء مجلس الغذاء من الحكومة وممثلي القطاع الخاص، وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية، تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار، وتهدف إلى حل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار والمستثمرين. كما أن إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بهدف ضمان الودائع وتعزيز أركان الاستقرار المالي ومفهوم الشراكة بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص PPPفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء إدارة خدمات البنى التحتية الأساسية. كما تم تطوير نظام النافذة الواحدة في وزارة الصناعة والتجارة ليتم من خلالها كافة المعاملات والخدمات

دعت الدراسة إلى إعادة هيكلة دور الحكومة لتصبح موجها مشرعاً ورقابياً على أداء السوق وأداء القطاع الخاص وتنمية علاقة الشراكة مع القطاع الخاص لتأخذ نهج ومفهوم الشراكة الحقيقة المبنية على الثقة والمسئولية من كلا الطرفين.

وأكدت على أهمية بناء مفهوم لشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص قائمة على تطوير نماذج لعقود الشراكة المنهجية نحو التنمية الاقتصادية والتنمية الرادة لدى القطاع الخاص و تطوير سياسات اقتصادية محفزة لأداء القطاع الخاص وليس سياسات استبعاد القطاع الخاص من الموارد الاقتصادية في المجتمع وزيادة الوعي لدى كلٍ من الحكومة والقطاع الخاص حول الأدوار الجديدة لكليهما وتحديد هذه الأدوار وتوضيحها.

وبحسب الدراسة التي أعدتها الدكتورة نجاة جمعان أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء فانه لكي يتطور القطاع الخاص يجب أن تتطور السياسات الحكومية وآلياتها التنفيذية بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية، وتهيئة مناخ الأعمال بالشكل الملائم وبما يحقق منافسة حقيقية وعادلة للقطاع الخاص، والقائم على القدرات والإبداع والجودة وليس على الانتماءات السياسية أو القبلية أو المناطقية، والابتعاد عن استغلال السلطة السياسة أو العسكرية للاستحواذ على المشاريع الاستثمارية، بل قد يتطلب الأمر الفصل بين دور الدولة والقائمين عليها وبين دور القطاع الخاص والقائمين عليه.

وأشارت إلى إن استراتيجية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تعتبر مفهوماً طويل الأجل يعمل في إطار نظام متكامل يشمل عدداً من المكونات، كما أن السياسات الاقتصادية المتوازنة التي تخلق بيئة اقتصادية داعمة لعمل القطاع الخاص في إطار الشراكة المستهدفة تمثل الجزء الأساسي لهذه الشراكة، كما أن وجود مؤسسات قطاع عام فاعلة وقوانين وأنظمة ولوائح واضحة لأدوار ومسؤوليات هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في عمل نظام الشراكة، كما أن الموارد البشرية المؤهلة مهنياً وفنياً أيضاً سوف تساعد بشكل فعال في عمل هذا النظام بفاعلية، ويمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أحد الأشكال التالية ومنها الشراكة على أساس التعاقدية: (عقود الخدمات، عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود البناء والتشغيل والتحويل و الشراكة على أساس معيار المبادرة: (الشراكة بمبادرة من الحكومة، الشراكة بمبادرة من القطاع الخاص، الشراكة بالتعيين كخلق شركات اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة وخاصة، الشراكة بنظام الامتياز ودعت الى وضع القوانين المنظمة لهذه العلاقة وبما يشجع تنفيذ هذه الأدوار.

وشكلت توجهات ومنطلقات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري أساساً قوياً لإطلاق طاقات النمو للقطاع الخاص، وتوسيع أنشطته الاستثمارية وتنويعها والدخول في مجالات كانت حكراً على الدولة مثل التعليم والصحة والاتصالات وغيرها،ومثلت خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر الأداة الملائمة لتحقيق هذا التحول، وتسعى الخطة إلى تقوية جوانب الشراكة مع القطاع الخاص من خلال التركيز على استكمال توفير متطلبات البنية الاستثمارية الملائمة، وتوفير البنية التحتية وتهيئة الأجواء للاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات المختلفة.

مؤشرات اقتصادية

٣١ مليار دولار حجم الفائض التجاري الصيني

■ ،،بكين/سبأ

أعلنت الجمارك العامة الصينية وصول الفائض التجاري في الصين في يوليو إلى ٣١,٤٨ مليار دولار وهو الرقم الأعلى منذ ٣٠ شهراً.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا" عن الجمارك قولها أن قيمة الفائض التجاري خلال الشهر الماضي ارتفعت ٩,٢١ مليارات دولار مقارنة بما كانت عليه في يونيو الماضي وهو الرقم القياسي الأعلى منذ شباط في عام ٢٠٠٩م.

وبلغت الزيادة الشهرية للصادرات الصينية في يوليو ٢٠,٤٪ لتسجل ١٧٥,١٣ مليار دولار محققة رقما قياسيا فيما تجاوز إجمالي التجارة الخارجية في الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري تريليوني دولار.

يشار إلى أن قيمة الواردات الصينية ارتفعت في يوليو الماضي ٢٢,٩٪ لتصل إلى ١٤٣,٦٤ مليار دولار.

الصين تثق بقدرة الاقتصاد الأمريكي في التغلب على الصعوبات التي يمر بها

■ ،،بكين/ سبأ

أعرب رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو أمس عن ثقته التامة من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية سيتغلب على الصعوبات ويعود إلى الازدهار.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة /شينخوا/ أن ون جيا باو أكد لنائب الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي يزور الصين حاليا أن "رخاء واستقرار الولايات المتحدة مهم بالنسبة للعالم بأسره" فيما تاتي زيارة بايدن لبكين في أعقاب خفض التصنيف الائتماني غير مسبوق للاقتصاد الأمريكي في وقت سابق من هذا الشهر والذي خلق حالة عالمية من عدم اليقين حول سلامة الأصول الدولارية.

وأضاف ون جيا باو "لقد قلت بوضوح للشعب الصيني أن الولايات المتحدة ملتزمة بالحفاظ على سلامة دينها العام بما في ذلك السيولة ومقاومة التضخم الأمر الذي سيعزز بلا شك ثقة المستثمرين".

من جهته شدد نائب الرئيس الأمريكي بايدن على أن بلاده "ستضمن سلامة دينها ليس فقط من أجل الصين ولكن أيضاً لمواطني الولايات المتحدة الذين يملكون ٨٥٪ من الديون الإجمالية للبلاد".

وحث ون جيا باو البلدين على زيادة الثقة المتبادلة وتبديد الشكوك وزيادة التنسيق ومعالجة التناقضات والحد من الحواجز والسعي نحو رخاء مشترك طالبا من ضيفه تخفيف القيود على صادرات التكنولوجيا الفائقة الأمريكية إلى الصين وحماية المصالح المشروعة للمستثمرين.

وأعرب عن استعداد الصين لزيادة التعاون مع الولايات المتحدة لتعزيز الثقة في السوق والحفاظ على الاستقرار المالي الدولي" فيما رحب بايدن بزيادة الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة وتعهد بضمان سلامة هذه الاستثمارات وممتلكات الصين من الأصول الدولارية.

وكان نائب الرئيس الصيني شي جين بينغ أعرب في وقت سابق اليوم عن ثقته في الاقتصاد الأمريكي داعيا إلى إزالة القيود المفروضة على التجارة والاستثمار بين الطرفين.

الجزائر تضاعف صادراتها من الغاز إلى مصر والمغرب

■ ،،الثورة / متابعات

قامت الجزائر بزيادة صادراتها من الغاز إلى المغرب ومصر بحيث قدرت قيمتهاخلال النصف الأول من العام ٢٠١١ نحو ٤٥٠ مليون دولار امريكي للمغرب و٢٤٠ مليون دولار لمصر.

ونقلت صحيفة (الخبر) الجزائرية بعددها الصادر أمس الثلاثاء عن مصدر جزائري على صلة بقطاع الطاقة إن هذه الصادرات تخص غاز البوتان والبروبان السائلين.

وأوضح المصدر أن الجزائر قامت بالتوقيع على اتفاقية مع المغرب في ٣١ يوليو الماضي لتصدير ٦٤٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا على مدى ١٠ سنوات المقبلة قابلة للتجديد عبر أنبوب الغاز الذي يربط الجزائر بإسبانيا عبر المغرب.

وستخصص الكمية المصدرة لتزويد المحطتين الكهربائيتين للديوان المغربي للكهرباء وهما محطة عين بني مطهر بطاقة ٤٧٠ ميجاوات ومحطة تهادارت بطاقة ٣٨٥ ميجاوات .

وكان المغرب الغى الإجراءات السابقة التي كانت تقضي بأخذ نسبة من حق المرور على شكل حقوق مالية بدلا من الغاز، تقدر بـ٧ ٪ من حجم الغاز المصدر باتجاه إسبانيا ، مما اعتبر من قبل الجزائر مبالغا فيه ، وساهم في تفكير الجزائر لاحقا في تجاوز المغرب بإنجاز أنبوب ((ميدغاز)) الذي سيدخل الخدمة خلال العام المقبل، وهو الأنبوب الذي يمتد تحت البحر ويربط ميناء بني صاف في أقصى غرب الجزائر بميناء ألميريا جنوب إسبانيا.

من جهة أخرى، صنفت الجزائر من بين أهم مصدري غاز البوتان والبروبان إلى مصر، بواقع ٢٢٢ ألف طن من البوتان السائل في النصف الأول من العام ٢٠١١، وأكثر من ٢٧ ألف طن من غاز البروبان السائل.

وبلغت إجمالي صادرات الجزائر ٥٠٠ ألف طن من غاز البوتان السائل و٧٠ ألف طن من غاز البروبان السائل.

شل تعلن وقف التسرب النفطي في بحر الشمال

■ ،،لندن/سبأ

أعلنت شركة رويال داتش شل النفطية العملاقة أمس أن أسوأ تسرب للنفط في بحر الشمال منذ نحو عقد توقف بعد أكثر من أسبوع من حدوثه.

وقالت الشركة أنها تمكنت من وقف تسرب نفطي متدفق من منصة غانيت ألفا في بحر الشمال إلا أنها ستراقب الوضع عن كثب خلال الأربع والعشرين ساعة المقبلة.

وتدفق أكثر من ٢٠٠ طن من النفط في بحر الشمال منذ اكتشاف المشكلة لأول مرة في ١٠ أغسطس الجاري.

يذكر أن إنتاج النفط من بحر الشمال يعد صناعة رئيسية بالنسبة لاسكتلندا تتركز في مدينة ابردين.

وفي ظل صراع بريطانيا لاحتواء العجز القياسي الذي تشهده ماليا وسعيها الحثيث لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي يمثل القطاع النفطي موردا رئيسيا لخزينة المال البريطانية.

وكانت بريطانيا رفعت في مارس الماضي الضرائب المفروضة على الشركات المتعاملة في بحر الشمال حتى يتسنى خفض أسعار البنزين بالنسبة للمستهلكين الذين يعانون من الأسعار الباهظة للمحروقات.